مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد14، العدد 1والصفحة 190–204

دور البنك الإسلامي للتنمية في تمويل الإستثمار الزراعي في دولة السنيغال خلال الفترة 2018–2020.

The role of the Islamic Development Bank in encouraging agricultural investment in Senegal during the period 2018-2020.

نادية سوداني[1] *،

[1] جامعة تيسمسيلت، الجزائر ،

تاريخ الاستلام: 2022/08/12؛ **تاريخ القبول**: 2023/05/21 **تاريخ النشر** 2023/06/30،

ملخص:

نهدف من خلال هذا البحث إلى دراسة دور البنك الإسلامي للتنمية في تمويل وإنجاز المشاريع في البنى التحتية، الطاقة، النقل، الزراعة، إضافة إلى إمكانيات الزراعية في دولة السنغال، ودور البنك الإسلامي للتنمية في تمويل وإنجاز المشاريع الزراعية في دولة السنغال.

من النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة: تعتبر الإعتمادات المالية المخصصة من قبل البنك الإسلامي للتنمية في تشجيع الإستثمار الزراعي أفضل أسلوب للنهوض بالقطاع الزراعي في دولة السنيغال، لأن البنك يتابع مراحل تنفيذ المشاريع حتى إنتهاءها والتحقق من تقديمها للنتائج المرجوة من إقامتها.

الكلمات المفتاحية : بنك إسلامي للتنمية ؛ إمكانيات زراعية ؛ زراعة في دولة السنغال ؛ تمويل مشاريع؛ مشاريع زراعية.

Abstract:

The Object of This research is to study the role of the Islamic Development Bank in the financing and implementing projects in infrastructure, energy, transportation, agriculture.In addition to the agricultural capabilities of Senegal, and the role of the Islamic Development Bank in financing and implementing agricultural projects.

The main results of this study is The financial appropriations allocated by the Islamic Development Bank to encourage the agricultural investment is the best method for the advancement of the agricultural sector in the State of Senegal, because the Bank follows the stages of project implementation until its completion and ensures that it provides the desired results of its establishment.

Keywords: Islamic development bank; agricultural potential; agriculture in Senegal; Project Finance; agricultural projects.

1- تمهيد :

تعتبر دولة السنغال دولة زراعية بإمتياز وذلك راجع للإمكانيات الزراعية التي تحوزها من أراضي زراعية، ومناخها وموقعها الجغرافي الفريد، إضافة إلى اليد العاملة المتوفرة بكثرة حيث أن قرابة 70 % من سكانها يعملون في الزراعة، كما أنها تقوم بتصدير مجموعة مهمة من المنتجات كالفول السوداني، الشمام وغيرها من المنتجات الزراعية.

كما تعتبر دولة السنغال من الدول الإفريقية الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية ، وهذا ما جعلها محل إهتمام البنك، حيث قام بتخصيص مجموعة من الإعتمادات المالية في مختلف القطاعات في الدولة ، ويعتبر القطاع الزراعي من بينها حيث تحصل على إعتمادات

*نادية سوداني.

مالية مهمة إستغلت في تشجيع إقامة مشاريع زراعية مهمة، والتي يهدف البنك من خلالها الى تحقيق الإكتفاء الذاتي والقضاء على الفقر وتحسين الظروف المعيشية للأفراد.

1.1– الاشكالية :

على ضوء ما سبق يتجلى لنا معالجة الإشكالية التالية:

ما أهمية الإعتمادات المالية المخصص من قبل البنك الإسلامي للتنمية في تشجيع الإستثمار الزراعي في دولة السنغال ؟.

2.1– الفرضيات :

-يعتبر الوصول إلى التمويل أكبر عائق للقطاع الزراعي في دولة السنغال.

-تعتبر الإعتمادات المالية المخصصة من قبل البنك الإسلامي للتنمية في تشجيع الإستثمار الزراعي أفضل أسلوب للنهوض بالقطاع الزراعي في دولة السنيغال.

3.1– اهمية الدراسة :

نحاول من خلال هذه الدراسة إبراز الدور الذي يلعبه البنك الإسلامي للتنمية في تشجيع القطاع الزراعي في دولة السنغال، وذلك من خلال تخصيص إعتمادات مالية والقيام بتنفيذ مشاريع إستثمارية زراعية.

4.1– هدف الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز أهم أنواع الإعتمادات المالية التي قام البنك الإسلامي للتنمية بتخصيصها لدولة السنغال خلال الفترة 2018-2020، والتطرق إلى أهم المشاريع الزراعية التي قام بها في هذه الدولة، والنتائج التي إستطاع تحقيقها من إنجاز تلك المشاريع.

5.1– منهج الدراسة :

سنعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة كالبنك الإسلامي للتنمية ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدول الأعضاء وذلك من خلال تقديم إعتمادات مالية في مختلف القطاعات والقيام بتجسيد المشاريع المختلفة التي تتلائم مع إحتياجات كل دولة، إضافة إلى إستخدام المنهج التحليلي من خلال دراسة تحليلية للقطاع الزراعي لدولة السنغال ، وإقامة مشاريع زراعية عن طريق توظيف الإعتمادات المالية للبنك الإسلامي للتنمية.

6.1– محاور الدراسة :

يمكن تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

– مدخل حول البنك الإسلامي للتنمية.

–دور البنك الإسلامي للتنمية في تعزيز التنمية في دولة السنغال

–دور البنك الإسلامي للتنمية في تعزيز القطاع الزراعي في دولة السنغال.

2 – مدخل حول البنك الإسلامي للتنمية:

1.2– نبذة عن البنك الإسلامي للتنمية:

البنك الإسلامي للتنمية هو بنك تنموي متعدد الأطراف، وهو مؤسسة مالية إسلامية تهدف إلى دعم التنمية الإقتصادية والتقدم الإجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية بالدول غير الأعضاء وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويعتبر من أكثر بنوك التنمية المتعددة الأطراف الفاعلة في العالم لقد أنشئ في سنة 1973 تنفيذا لقرار مؤتمر وزراء مالية لـ 56 دول إسلامية، وبدأت أنشطته بشكل رسمي يوم 20 أكتوبر 1975 ،يبلغ عدد أعضاءه 57 دولة من أربعة قارات، والشرط الأساسي للعضوية فيه هو أن تكون الدولة العضو عضوا في منظمة التعاون الإسلامي (البنك

الاسلامي للتنمية، 2021، الصفحة بدون صفحات). ومقره في جدة بالمملكة العربية السعودية ، بالإضافة الى وجود مراكز رئيسية أخرى في كل من :المغرب ، ماليزيا ،كازاخستان والسنغال ، إضافة إلى مكاتب وسيطة في كل من مصر وتركيا ،إندونيسيا، بنغلاديش ونيجيريا. (البنك الاسلامي للتنمية، 2021،الصفحة بدون صفحات). كما تتألف مجموعة البنك من خمسة كيانات هي: البنك الإسلامي للتنمية، معهد البنك الإسلامي للتنمية، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وإئتمان الصادرات، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. (البنك الاسلامي للتنمية ، 2020، صفحة 4)

يعمل البنك الإسلامي في سبيل تحسين حياة المجتمعات التي يخدمها، وذلك بإحداث تأثير واسع النطاق فيها. (البنك الاسلامي للتنمية ، 2020، صفحة 68)، كما يعمل على تحسين حياة أفراد الدول الأعضاء والدول الإسلامية غير الأعضاء من خلال تعزيز التنمية الإجتماعية والإقتصادية في البلدان والمجتمعات الإسلامية في جميع أنحاء العالم ، وإحداث التأثير على نطاق واسع، بالإضافة إلى توفير الدعم لتمكين بلداننا الأعضاء من تنمية إقتصاداتها ومجتمعاتها. (البنك الاسلامي للتنمية، 2021، الصفحة بدون صفحات). ويبلغ رأسماله قرابة 30 مليار دينار إسلامي (وحدة حسابية للبنك تعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي ،وبلغت مصروفات البنك منذ إنشائه وحتى نوفمبر 2014 نحو 61.52 مليار دولار. (البنك الإسلامي للتنمية، 2014، الصفحة بدون صفحات)،كما بلغت الزيادة في رأس مال البنك 5.5 مليار دينار إسلامي في نهاية سنة 2020، وبلغ رأس المال المكتتب فيه 50.6 مليار دينار إسلامي. (البنك الاسلامي للتنمية ، 2020، صفحة 4)، في حين بلغ رأس مال البنك 100مليار دينار إسلامي في نهاية سنة 2019، وبلغ رأس المال المكتتب فيه 50.6 مليار دينار إسلامي، (البنك الاسلامي للتنمية، 2019، صفحة 6) ،أما في سنة 2018 فقد كان رأس مال البنك 100مليار دينار إسلامي ، وبلغ رأس المال المكتتب فيه 50.2 مليار دينار إسلامي. (البنك الاسلامي للتنمية ، 2018، صفحة 2)

2.2– أهداف البنك الإسلامي للتنمية:

يهدف البنك إلى دعم التنمية الإقتصادية والتقدم الإجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية بالدول غير الأعضاء، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.كما تُوجه تمويلات المؤسسة نحو أنشطة متعددة ومندمجة كتطوير الدعم وتعبئة الموارد وتمويل القطاعين الخاص والعام والإستثمار، وتمويل التجارة وخدمات التأمين، والبحث والتدريب في مجال الإقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية، وذلك فضلا عن تمويل إيفاد بعثات لطلاب العديد من البلدان الأعضاء وغير الأعضاء بالبنك، وأيضا تقديم الدعم الفني لتقوية القدرات، إضافة إلى أن البنى التحتية حظيت بالنصيب الأكبر من التمويل. (البنك الإسلامي للتنمية، 2014، الصفحة بدون صفحات).

3.2– ركائز نشاط البنك الإسلامي للتنمية:

إن البنك الإسلامي للتنمية عند قيامه بنشاطاته التمويلية ، يركز على خمسة ركائز هي:

-بناء الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص .

-إضافة قيمة إلى إقتصادات ومجتمعات الدول النامية من خلال زيادة المهارات وتبادل المعرفة.

-التركيز على العلوم والتكنولوجيا والإبتكار لإيجاد حلول لأضخم تحديات التنمية في العالم ، من خلال تعزيز الإتصال والتمويل، والتركيز على أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

-تعزيز التنمية العالمية القائمة على هياكل تمويل أخلاقية مستدامة وطويلة الأمد مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية على المدى الطويل هياكل التمويل المستدام والأخلاقي ، بصفته رائد عالمي في التمويل الإسلامي.

-تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في بيئة غير سياسية فريدة من نوعها ، حيث يركز على تحسين أوضاع الإنسانية. (البنك الاسلامي للتنمية، 2021،الصفحة بدون صفحات).

4.2– القطاعات التي يهتم بها البنك الإسلامي للتنمية:

يهتم البنك الإسلامي للتنمية بمجموعة من القطاعات، والتي تسهم في تطوير الدول الأعضاء والدول الإسلامية غير الأعضاء، والتي تتمثل في: (البنك الاسلامي للتنمية ، 2020، صفحة 55)

- العلوم والتكنولوجيا والإبتكار.
- البنية التحتية.

-التعليم.

- الصحة.

-الإغاثة الإنسانية.

-دعم النساء والفتيات والشباب.

3 – دور البنك الإسلامي للتنمية في إقامة مشاريع تنموية بدولة السنغال:

1.3– إهتمام البنك الإسلامي للتنمية بدولة السنغال:

1.1.3–الموقع الجغرافي:تقع دولة السنغال على الساحل الغربي لمنطقة الساحل الإفريقي، تقدر مساحتها بـ 722 196 كيلومتراً مربعاً وقُدِّر عدد سكانها بنحو 15.3 مليون نسمة في عام 2016، (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد)،2021، الصفحة بدون صفحات)، وتشكل نقطة إلتقاء بين أوروبا وأفريقيا والأمريكتين ومفترق طرق بحرية وجوية كبرى ، يحدها من الشمال موريتانيا ، ومن الشرق مالي ، ومن الجنوب غينيا وغينيا – بيساو ، ومن الغرب غامبيا والمحيط الأطلسي على مدى ساحل يفوق طوله 500 كيلومتر ، أما العاصمة داكار البالغة مساحتها 550 كيلومترا مربعا فهي شبه جزيرة تقع في أقصى غرب البلد . ومناخ السنغال سوداني – ساحلي. (الامم المتحدة، 2015، الصفحة بدون صفحات)، وبالتالي فان لدولة السنغال موقع جذاب بشكل متزايد للإستثمار في الزراعة والأعمال الزراعية، فهي مستقرة إقتصاديا وسياسيا، ويعتبر المناخ مثاليا لزراعة البستنة في غير موسمها، ولديها خدمات لوجستية جيدة لخدمة الأسواق شبه الإقليمية والأروبية، وتعتبر الطبقة المتوسطة الأخذة في التوسع سوقا طبيعية لمنتجي الأغذية المحليين، والإنتاجية منخفضة مما يشير إلى إمكانية تحقيق عوائد كبيرة إذا أمكن زيادة الغلات من خلال تحسين الوصول الى الأراضي، وتحسين إستخدام الأسمدة، والبذور المحسنة والميكنة المتزايدة، وزيادة المساحة المروية.

2.1.3– إقتصاد دولة السنغال:تعتبر دولة السنغال من أسرع عشرة إقتصاديات نموا في العالم ، حيث أظهر الإقتصاد السنغالي نموا ملحوظا، كما أنها تمتلك مقومات تجعل منها واحدة من الدول المتقدمة على مستوى القارة الإفريقية ، إذ تحتوي على إحتياطات من الفوسفات وخام، الحديد، الذهب والتيتانيوم، وزراعيا تشتهر بالفول السوداني والسمك عبر أكثر من 150 نوعا، والذرة والذرة الرفيعة والأرز والقطن والطماطم والخضراوات الخضراء، والماشية والدواجن. (حمد فرحات، 2021، الصفحة بدون صفحات). أما القطاع الصناعي، فيعود على الدولة بالعديد من الفوائد، فلدى السنغال بعض المرافق الصناعية، لمعالجة الزراعة والأسماك، وتعدين الفوسفات، وإنتاج الأسمدة، وتكرير البترول، وإنتاج مواد البناء(حمد فرحات، 2021، الصفحة بدون صفحات)، كما أنها توفر فرص عمل للعديد من الأفراد المحليين وتحسين مستوى المعيشة لهم؛ الأمر الذي يؤدي إلى تحريك عجلة الإقتصاد وزيادة معدلات النمو الإقتصادي. (حنين عتوم، 2020، الصفحة بدون صفحات).

3.1.3– التجارة الخارجية: ان دولة السنغال تقوم بتصدير الأسماك، الفول السوداني، المنتجات البترولية، الفوسفات، القطن. (حمد فرحات، 2021، الصفحة بدون صفحات)، في حين انها تقوم باستيراد الوقود وبالمواد الغذائية الواسعة الاستهلاك، اضافة الى المواد المصنعة والنصف المصنعة، كما ان التجارة الخارجية تلعب دورا مهما في اقتصاد دولة السنغال، وذلك من خلال:

– نسبة المواد التي تُصدرها الدولة للدول الأخرى تعود عليها بالعديد من الفوائد المالية والإيرادات، حيث تعمل على جذب المستثمرين للاستثمار بداخل البلاد؛ لِما توفره لهم من فرصة لعرض منتجاتهم في العالم الخارجي.

– قطاع الصيد والتجارة والعمل بصيد الأسماك وبيعها وتصديرها للدول المجاورة، حيث يعود على الدولة بالعديد من الإيرادات المالية.

– العلاقات التجارية القوية مع العديد من بلدان العالم، فتتميز دولة السنغال بموازنة ميزان المدفوعات مع العديد من الدول. (حنين عتوم، 2020، الصفحة بدون صفحات).

4.1.3– الناتج المحلي في السنغال: لقد وصل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في دولة السنغال الى اكثر من 7 % في سنة 2017، ووصل في سنة 2018 الى 6.21 % ، (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) ، 2021، صفحة 1)، أما في سنتي 2019 و 2020 فقد وصل إلى 4.4% و 1.5 % على التوالي. (البنك الدولي، 2021، الصفحة بدون صفحات)، وذلك راجع لنتائج الإستثمارات في البنية الأساسية، وزيادة الإنتاج الصناعي والزراعي، إضافة لإستغلال إحتياطات النفط والغاز الطبيعي، وقد يصل متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 9.8 % في الفترة 2022-2023. (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) ، 2021، صفحة 1)

لقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي لدولة السنغال في سنة 2020، نحو 25.12 مليار دولار، مقارنة مع 24.9 مليار دولار في سنة 2019 بعدما كان 16.2 مليار دولار في 2010، إذ يعتبر الناتج المحلي في 2020 الأعلى في تاريخها على الإطلاق، كما يتوقع أن يرتفع في سنتي 2021 و 2022 إلى مستويات أعلى، والشكل الموالي يبين ذلك أكثر.

الشكل رقم 01:تطور الناتج المحلي الإجمالي لدولة السنغال خلال الفترة 2012-2022. الوحدة مليار دولار.

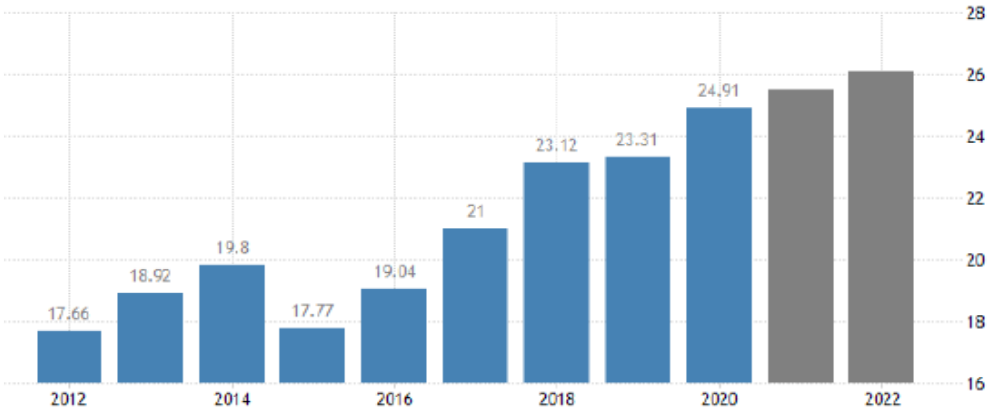

المصدر: البنك الدولي، على الموقع الالكتروني:https://ar.tradingeconomics.com/senegal/gdp تاريخ الاطلاع:2022/1/7.

5.1.3– مشكل التمويل:يعتبر الوصول إلى التمويل العقبة الرئيسية أمام انجاز المشاريع في دولة السنغال، وخاصة المشاريع الزراعية حيث أن ما نسبته 72 % و 74 % من المشاريع الزراعية في حاجة إلى تمويل أكبر للإستثمار في أنشطتها. (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) ، 2019، صفحة 2)، ونقص التمويل يحول دون تنفيذها.

6.1.3– الإعتماد على الإستثمارات الأجنبية: تعتمد دولة السنغال بدرجة كبيرة على الإستثمارات الأجنبية المختلفة والتي تشمل جميع القطاعات، والتي بدورها تعمل على تحريك العجلة الإقتصادية وتزيد من معدلات النمو الإقتصادي. (حنين عتوم، 2020، الصفحة بدون صفحات)، كما تحولت مشاريع الطاقة المتجددة لمركز جذب للمستثمرين المحتملين إلى السنغال، مما يمنحها المزيد من الفرص لزيادة إنتاج الطاقة المستدامة، بما في ذلك الطاقة المائية وطاقة الرياح والغاز الطبيعي والغاز الطبيعي البحري، فالسنغال هي موطن "لأكبر مزرعة للطاقة الشمسية في غرب إفريقيا"، مع العديد من أنظمة الطاقة الشمسية الخاصة المثبتة في المنازل .(حمد فرحات، 2021، الصفحة بدون صفحات).

2.3– الشراكة القطرية للبنك الإسلامي للتنمية في دولة السنغال.

لقد إنضمت دولة السنغال إلى البنك الإسلامي للتنمية في 20 نوفمبر 1976 . (البنك الاسلامي للتنمية ،2021 ، الصفحة بدون صفحات)،كما أن للبنك مركز إقليمي في داكار يقدم خدماته للسنغال بالإضافة إلى كوت ديفوار ، مالي ، غينيا بيساو ، غينيا كوناكري، سيراليون وغامبيا، إضافة إلى أن هناك شراكة بين البنك وولة السنغال ممتازة وهي متعددة الأشكال. (البنك الإسلامي للتنمية ، 2020، الصفحة بدون صفحات)

1.2.3– إستراتيجية الشراكة القطرية للبنك الاسلامي للتنمية مع دولة السنغال للفترة 2012-2015: لقد وافق البنك في عام 2012 على إستراتيجية الشراكة القطرية مع دولة السنغال للفترة 2012-2015، وكان للإستراتيجية ركيزتان أساسيتان هما:

-تعزيز القدرة التنافسية.

-زيادة الإنتاجية الزراعية وتعزيز سلسلة القيمة.

وقد نجحت الخطة التي كانت مسطرة لذلك حيث بلغت نسبة الإنجاز 118٪ للتمويل المخصص وقدره 800 مليون دولار أمريكي.

2.2.3– إستراتيجية الشراكة القطرية للبنك الاسلامي للتنمية مع دولة السنغال في 2020: إن هناك إستراتيجية شراكة جديدة بين الطرفين تستند إلى نهج سلسلة القيمة العالمية من أجل الإستفادة من المزايا التنافسية الكامنة في القطر لتسريع النمو وتحسين الإنتاجية وتعزيز العمل اللائق، وينصب التركيز على قطاعين رئيسيين هما: الأعمال الزراعية ، البترول/البتروكيماويات والكيماويات. (البنك الإسلامي للتنمية ، 2020، الصفحة بدون صفحات)

3.3– مشاريع البنك الإسلامي للتنمية في دولة السنغال:

1.3.3– الإعتمادات المالية للبنك الاسلامي للتنمية في دولة السنغال:

إن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تقوم بتنفيذ 80 مشروعا تنمويا في دولة السنغال بقيمة 2.6 مليار دولار أمريكي، وأن المجموعة قد أنجزت حتى الآن 143 مشروعا بقيمة 1 مليار دولار أمريكي، إذ بلغ الحجم الإجمالي لمشروعات البنك في دولة السنغال 3.6 مليار دولار أمريكي، بما في ذلك 2.4 مليار دولار أمريكي لمشروعات البنك ومساهمات من مؤسسات مجموعة البنك، وتشمل هذه المساهمات 740 مليون دولار أمريكي من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، و147 مليون دولار أمريكي من المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، بالإضافة إلى تمويلات أخرى بقيمة 311 مليون دولار أمريكي. (البنك الإسلامي للتنمية ، 2020، الصفحة بدون صفحات). أما بالنسبة للإعتمادات المالية للبنك الإسلامي للتنمية في دولة السنغال فهي تختلف بإختلاف القطاعات حيث تخصص أكبر قدر من الإعتمادات على مشاريع النقل، و المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية، والطاقة والزراعة، أما قطاع التعليم والصحة والصناعة والتعدين فخصصت لهم إعتمادات أقل، والجدول الموالي يبين توزيع الإعتمادات المالية للبنك الإسلامي للتنمية على القطاعات خلال الفترة 2018-2020.

الجدول رقم 01:يبين توزيع الإعتمادات المالية للبنك الإسلامي للتنمية على القطاعات في دولة السنغال خلال الفترة 2018–2020. الوحدة: مليون دولار.

السنة	الزراعة	التعليم	الطاقة	الصحة	الصناعة والتعدين	النقل	المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية	أخرى	المجموع
2018	314.7	67.2	386.3	78.0	27.0	884.4	512.4	20.5	2.290.7
2019	347.2	66.2	393.3	77	21	882.9	515.4	23	2.326.0
2020	324.5	66.2	381.8	67.4	21.0	900.0	515.4	24.7	2.301.4

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

-البنك الإسلامي للتنمية، التحول في عالم سريع التغير: الطريق لأهداف التنمية المستدامة، التقرير السنوي 2018، السعودية، 2018، ص114.

-البنك الإسلامي للتنمية، فتح أفاق جديدة للتنمية المستدامة، التقرير السنوي 2019، السعودية، 2019، ص106.

-البنك الإسلامي للتنمية، التصدي والدعم والإنعاش في سبيل بناء القدرة على الصمود وتحقيق الإزدهار للجميع في مرحلة ما بعد الجائحة، التقرير السنوي 2020، السعودية، 2020، ص.113

2.3.3– أهم المشاريع التي قام بها البنك الإسلامي للتنمية في دولة السنغال:

كان للبنك الإسلامي للتنمية دور كبير في دولة السنغال حيث ساهم في تمويل العديد من المشاريع الإستثمارية التنموية، والتي كانت تحتاج إلى حجم كبير من التمويل، ومن أهم المشاريع التي قام بها البنك الإسلامي للتنمية في دولة السنغال نجد:

أ. برنامج محور الأمية المهنية من أجل الحد من الفقر في دولة السنغال: هو برنامج رائد لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية والهدف الرئيسي منه هو الحد من الفقر المتعدد الجوانب في البلدان الأعضاء ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ويتم ذلك بتوفير التعليم الأساسي والتدريب المهني للشباب والنساء، والتعليم الأساسي البديل للأطفال غير الملتحقين بالمدارس، والتدريب على التمويل الإسلامي الأصغر للشباب والنساء ولقد وفر هذا البرنامج تعليما أساسيا بديلا لـ 4681 طفل من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، ومكن ذلك من بناء 190 مدرسة محلية أساسية و 8 مراكز موارد للشباب والمتعلمين الكبار في دولة السنغال، وشغل 200 مدرس متطوع و40 مشرفا تدربوا تدريبا يناسب تنفيذ البرنامج، كما تمكن 2880 شابا من الحصول على تدريب مهني ودروس محو الأمية ، ومكن 212 متعلم حرفة من الحصول على تدريب في مجالات المهارة كالمصنوعات الخشبية والمصنوعات المعدنية وصناعة البناء، كما إستفادت 9996 إمرأة أمية من دورات محو الأمية الوظيفية ومن تدريب مهني في مجالات الخياطة، النسيج،

صبغ المنسوجات، صنع الصابون، تصفيف الشعر، وتجهيز الأغذية على نطاق صغير، ووزعت 123 ألة لتجهيز الأغذية على منشئات صغرى جديدة تملكها نساء، وقد تم إستحداث وتدريب 578 منشأة صغرى. (البنك الاسلامي للتنمية، 2019، صفحة 74)

ب. برنامج قطاع النقل في دولة السنغال: يعتبر قطاع النقل من القطاعات الحيوية التي إهتم بها البنك الإسلامي للتنمية وذلك راجع لأهميته في تسهيل التنقلات للأفراد والمركبات، وتسريع التعاملات التجارية داخل الدولة، ومن بين مخصصات البنك لهذا القطاع:

ب1.تخصيص مبلغ 178 مليون دولار أمريكي من أجل ترقية المقطع الثاني من طريق داكار السريع، والهدف من هذه الترقية هو تحسين التنقل في المناطق الحضرية وتقليل الإزدحام المروري وتحسين ظروف السفر وتقليل تكاليف النقل، ويتوقع أن يؤدي ذلك إلى تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية ومن ثم المساهمة في الحد من الفقر. (البنك الاسلامي للتنمية ، 2020، صفحة 49).

ب2.تخصيص 100 مليون يورو لمشروع القطار السريع الإقليمي – المرحلة الثانية، ويهدف المشروع إلى تلبية الطلب المتزايد على حركة المرور بين وسط مدينة داكار والمطار الدولي بليز ديابي من خلال تقليل وقت السفر من 1.5 إلى 0.5 ساعة وتقليل تكاليف التشغيل والحد من تلوث الهواء. (البنك الاسلامي للتنمية، 2021، الصفحة بدون صفحات)

ج. مساهمة البنك الاسلامي للتنمية في مساعدة دولة السنغال في احتواء آثار جائحة فيروس كورونا:

فيما يتعلق بمساهمة البنك في مساعدة دولة السنغال في احتواء آثار جائحة فيروس كورونا، فقد عقد رئيس مجموعة البنك اجتماعا افتراضيا مع أمادو هوت وزير الاقتصاد والتخطيط والتعاون السنغالي، وناقش الاجتماع دعم مجموعة البنك لدولة السنغال بمبلغ 133 مليون دولار أمريكي للاستجابة لجائحة "كوفيد-19"، بما في ذلك 5.52 مليون دولار أمريكي لمشروع معهد باستور في داكار، والذي يعمل على اكتشاف العدوى والوقاية منها، و43.34 مليون دولار أمريكي لمشروع تعزيز القطاع الصحي، و84 مليون دولار أمريكي لتوفير سلال غذائية لنحو مليون أسرة، أو ما يقرب 8 ملايين شخص. (البنك الإسلامي للتنمية ، 2020، الصفحة بدون صفحات)

د. مساهمة البنك الاسلامي للتنمية في مشروع تشييد مجمع وقف تجاري وسكني في دولة السنغال.

تعتبر مشاريع الوقف من بين أهم المشاريع التي يقوم بتمويلها البنك الإسلامي للتنمية، وذلك لتوافقها مع رسالة البنك ، حيث قام البنك في نهاية سنة 2021 بتقديم تمويل بقيمة 5 مليون دولار أمريكي من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية لصالح مشروع تشييد مجمع وقف تجاري وسكني لصالح مدارس داراس بدولة السنغال، وسيمكن المشروع من معالجة البنية التحتية المادية غير الكافية وغير الملائمة للمدارس من الأثاث والمعدات وكذلك المدخلات غير الكافية والمتقادمة الخاصة بالتعليم. (البنك الاسلامي للتنمية، 2021، الصفحة بدون صفحات)

4 – دور البنك الإسلامي للتنمية في تعزيز القطاع الزراعي في دولة السنغال خلال الفترة 201–2020:

1.4– واقع الزراعة في دولة السنغال:

يشكل التعدين والزراعة وصيد الأسماك الأنشطة الإقتصادية الرئيسية في دولة السنغال، إلا أن الزراعة تحظى بإهتمام خاص في الدولة وذلك راجع لما توفره للإقتصاد ، كما أن دولة السنغال تتميز بمجموعة من الإمكانيات الزراعية التي تجعلها دولة زراعية بإمتياز.

1.1.4–الامكانيات الزراعية في دولة السنغال.

تمتلك دولة السنغال إمكانيات كبيرة في الجانب الزراعي، وتمثل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فيها نسبة 65 % أي 3.8 مليون هكتار مزروعة بالفعل، ولا يستخدم منها سوى 30 % من الأراضي القابلة للري، وتمثل القوة العاملة التي تزاول إنتاج المحاصيل الغذائية60 % من السكان ، والمعيار السائد هو مزارع الكفاف الصغيرة المعتمدة على مياه الأمطار، وتقوم النساء بإنتاج 80 % من الغذاء وكل هذا غير كاف حيث وتعتمد في تلبية إحتياجات مواطنيها من الأغذية على الإستيراد حيث تستورد حوالي 70 % من غذائها. (ايفاد)،2021، الصفحة بدون صفحات)، و تساهم الزراعة من 10 حتى 15 % في الناتج المحلي الإجمالي. (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) ، 2019، صفحة 1) ، والجدول الموالي يبين تطور الإمكانيات الزراعية في دولة السنغال .

الجدول رقم 02:تطور الإمكانيات الزراعية في دولة السنغال خلال الفترة 2015–2020.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القيمة المضافة في قطاع الزراعة(% من إجمالي الناتج المحلي)	14.28	14.41	14.98	14.99	14.99	15.82
مؤشر إنتاج الغذاء	113.4	97.35	105.24	104.18	/	/

مؤشر إنتاج المحاصيل	119.83	95.75	106.81	104.12	/	/
أراضي المحاصيل الدائمة(% من مساحة الأراضي)	0.38	0.41	0.41	0.41	/	/
الأراضي الزراعية (% من مساحة الاراضي)	46.09	46.11	46.11	46.11	/	/
الأراضي القابلة للزراعة (% من إجمالي مساحة الأراضي)	16.62	16.62	16.62	16.62	/	/
الأراضي المنتجة للحبوب (هكتار)	1563993.00	1389573.00	1326618.00	1341597.00	/	/
سكان المناطق الريفية (% من إجمالي السكان)	54.14	53.70	53.26	52.81	52.35	51.88
سكان المناطق الريفية	7892481.00	8052117.00	8212348.00	8372351.00	8530657.00	8686416.00
محصول الحبوب كجم للهكتار	1376.10	1228.90	1275.00	1301.90		

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي ، على الموقع الإلكتروني:https://data.albankaldawli.org / تاريخ الإطلاع: 2021/9/15.

2.1.4-الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة في دولة السنغال:

تشكل الزراعة حوالي 17% من الناتج المحلي الإجمالي في دولة السنغال، كما أن هناك تطور في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي فقد كان في شهر جويلية 2018 حوالي 305.5 مليار دولار، ووصل إلى أعلى قيمة له في سنة 2021 حيث وصل في شهر جانفي إلى 381.4 مليار دولار، والشكل الموالي يبين تطوره.

الشكل رقم 02:تطور الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة في دولة السنغال خلال الفترة جانفي 2019-جويلية 2021. الوحدة: مليار دولار أمريكي.

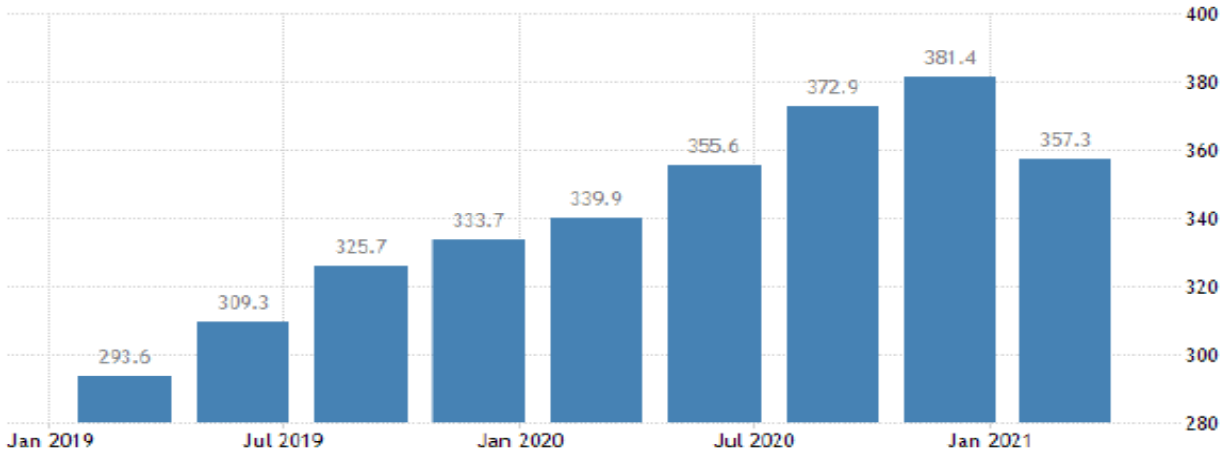

Source : https://ar.tradingeconomics.com/senegal/gdp-from-agriculture (7/1/2022).

3.1.4- الإنتاج الزراعي في دولة السنغال:

يتمثل الإنتاج الزراعي في دولة السنغال في كل من الفول السوداني ، القطن ، الصمغ العربي ،وقصب السكر المحاصيل الأساسية، إلى جانب الدخن والذرة والذرة الرفيعة والأرز ، والجدول الموالي يبين تطور المحاصيل الزراعية في دولة السنغال.

الجدول رقم 03: تطور المحاصيل الزراعية في دولة السنغال خلال الفترة 2015-2019.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
الحبوب (طن)	2152246	1786622	2516465	2889218	2768798
الخضروات الأساسية (طن)	741852	779468	841184	969781	998362

الدخن (طن)	749874	493340	875484	897574	807044
الذرة البيضاء (طن)	188500	126515	215491	295463	270168
الذرة (طن)	304296	218450	410364	485673	530705
الفواكه الأساسية (طن)	550875	492591	582488	1450075	1484050
القطن (بالألاف –رطل بالة 480)	38	28	33	29	29
الأرز غير المقشور (طن).	906348	946000	1011269	1206587	1155730

المصدر: منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2021/3/15، على الموقع الإلكتروني:
https://www.sesric.org/cif-ar.php?c_code=45 تاريخ الإطلاع: 2022./1/8

4.1.4– التجارة الزراعية في دولة السنغال.

أ.الواردات الزراعية في دولة السنغال: تعد دولة السنغال واحدة من أكبر مستوردي الغذاء في العالم، حيث كانت قيمة واردات المواد الزراعية الخام في سنة 2015 حوالي 98036100 دولار أمريكي، ووصل إلى أعلى قيمة لها في سنة 2019 حيث وصلت قيمتها إلى 126666222 دولار أمريكي، وبسبب إنعكاسات الوضع الصحي العالمي على الإقتصاد الدولي فقد إنخفضت قيمة وارداتها الغذائية إلى 115087284 دولار أمريكي في سنة 2020، والجدول الموالي يبين ذلك أكثر.

الجدول رقم 04:واردات المواد الزراعية الخام في دولة السنغال خلال الفترة 2015–2020 الوحدة:دولار أمريكي.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القيمة	98036100	100780841	105116103	121167666	126666222	115087284

المصدر: منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2021/3/15، على الموقع الإلكتروني:
https://www.sesric.org/cif-ar.php?c_code=45 تاريخ الإطلاع: 2022/1/8.

تقوم دولة السنغال بإستيراد الأغذية وتعتبر ثاني أكبر مستورد للأرز في أفريقيا، ففي عام 2014 تمثلت المنتجات الرئيسية المستوردة في: (بوبكر خاليدو صو، سالم درويش، 2018-2019 ، صفحة 17)

-منتجات الحبوب (الأرز ، القمح ، الذرة) بـ 297.4 مليار دولار.

-الزيوت والدهون (زيت النخيل وفول الصويا) بـ 85،8 مليارد ولار.

- منتجات الألبان بـ 23 مليارد ولار.

يتمثل الموردون الرئيسيون في: الأرز الهند ، وتايلاند للقمح: فرنسا ، روسيا وكندا الأرز والقمح منتجات استراتيجية. (بوبكر خاليدو صو، سالم درويش، 2018-2019 ، صفحة 18)

ب.الصادرات الزراعية في دولة السنغال:تقوم دولة السنغال بتصدير مجموعة من المنتجات الغذائية، حيث كانت قيمة صادراتها من المواد الزراعية الخام في سنة 2015 حوالي 50460400 دولار أمريكي، ووصلت أعلى قيمة لها في سنة 2018 حيث وصلت إلى 66266065 دولار أمريكي، وبعدها إنخفضت بسبب تداعيات أزمة كوفيد 19 حيث وصلت قيمتها في سنة 2019 إلى 450098084 دولار أمريكي، والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم 05:صادرات المواد الزراعية الخام في دولة السنغال خلال الفترة 2015–2020 الوحدة: دولار أمريكي.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القيمة	50460400	51369225	53979031	66266065	450098084	53946618

المصدر: منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2021/3/15، على الموقع الإلكتروني:
https://www.sesric.org/cif-ar.php?c_code=45 تاريخ الإطلاع: 2022/1/8.

لقد قامت دولة السنغال في سنة 2014 بتصدير المنتجات التالية: (بوبكر خاليدو صو، سالم درويش، 2018-2019 ، صفحة 17).

- المنتجات السمكية 191.9 مليار دولار أمريكي.

- المستحضرات الغذائية ، منتجات البستنة 43.9 مليار دولار أمريكي..

-منتجات الفول السوداني 29.1 مليار دولار أمريكي.

- القطن 11.3 مليار دولار أمريكي.

من أبرز الشركاء التجاريين للصادرات السنغالية نجد مالي بنسبة 12.8% من مجمل صادراتها، وسويسرا 9.7%، والهند 5.9%، وساحل العاج 5.3%، والصين 5.1%، والإمارات العربية المتحدة 4.1%، وفرنسا 4.1.%. (حمد فرحات، 2021، الصفحة بدون صفحات).

5.1.4– مشاكل الزراعة في دولة السنغال:

رغم الإمكانيات الزراعية التي تزخر بها دولة السنغال إلا أنها تعاني من وجود مجموعة من الأسباب التي تحد من إنتاجية المزارع والتي تتمثل في:

-عدم كفاية الأمطار أو عدم إنتظامها.

-الإفتقار إلى البذور الجيدة والأسمدة.

-إستخدام التقنيات التقليدية وعدم توافر خدمات الدعم التقني.

-عدم إمكانية الحصول على التمويل.

-تردي حالة البنية الأساسية، مما يُحد من الوصول إلى الأسواق أو المياه.

-هياكل حيازة الأراضي غير المناسبة.

-عدم التكامل الكافي مع سلاسل القيمة السيئة التنظيم وتخلف صناعة تجهيز الأغذية. (ايفاد)،2021، الصفحة بدون صفحات)

-إرتفاع مستوى سطح البحر وتأكل السواحل حيث أن نسبة 74 % من الأسر تعيش وتعمل في المناطق الساحلية في دولة السنغال.

-الجفاف الشديد يؤثر على المناطق الساحلية القاحلة وشبه القاحلة في الجزء الشمالي من دولة السنغال.

-تدهور الأراضي والذي أثر على 2.5 مليون هكتار، بسبب إزالة أشجار الأراضي لأغراض الزراعة، وجمع الحطب من أجل الطاقة. (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) ، 2019، صفحة 3)

-تعتمد الغالبية العظمى من المحاصيل على مياه الأمطار، مما يجعل توافر المياه أحد أكبر التحديات الزراعية في البلاد. كما أدت حالات لفيضانات العرضية إلى إنخفاض الغلال. (حمد فرحات، 2021، الصفحة بدون صفحات)

ومن أجل التقليل من المشاكل التي تعاني منها الزراعة قامت الحكومة السنغالية بجهود من أجل إصلاح الوضعية الاقتصادية وذلك من خلال تنفيذ خطة إستثمارية وطنية للقطاع الزراعي من خلال برنامج التنمية الزراعية الشاملة لإفريقيا والذي يعترف بالتحديات والفرص في الزراعة، وإعتمدت الحكومة على توسيع المناطق المزروعة وسياسة دعم الأسمدة والبذور.وقد لوحظت نتائج ملموسة حيث أصبح الإنتاج الزراعي في إزدياد مستمر، حيث إرتفع انتاج الفول السوداني وهو أهم المحاصيل النقدية في السنغال، بنسبة 268 % خلال الفترة 2011-2017 ووصل إلى 1.4 مليون طن، كما أن الصادرات الزراعية تضافت تقريبا فالشمام والفواكه الأخرى حيث كانت في سنة 2012 بحجم 56778 طن ووصل في سنة 2017 إلى 106200 طنن كما يتوقع تحقيق الإكتفاء الذاتي في الأرز بإنتاج 1.2 مليون طن. (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) ، 2019، صفحة 2)

2.4– إهتمام البنك الإسلامي للتنمية بالزراعة.

تعتبر الزراعة إحدى القطاعات الأساسية في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية والتي تتمتع فيها بميزة تنافسية، وذلك راجع للإمكانيات الزراعية هائلة لهذه الدول والتي تجعلها رائدة عالميا في مجال الحبوب والبستنة وإنتاج اللحوم وتصنيعها، كما قطاع الزراعة معترف به في مسارا التحول الوطني عن طريق التنمية الإجتماعية والإقتصادية ويعتبر محركا حاسما للنمو، ومع ذلك، لا تزال القيمة الحقيقية للزراعة في الدول الأعضاء في البنك غير مستغلة إلى حد كبير حيث ركز أعضاء البنك على الإنتاج، وهذا ما أدى إلى ظهور معالجة أولية وثانوية ناشئة في المنطقة، وفقدت الدول الأعضاء في البنك فرصا كبيرة لتحقيق قيمة أعلى. (البنك الاسلامي للتنمية ، 2020، الصفحة بدون صفحات) ، إذن فإن الزراعة هي النشاط الإقتصادي الذي يعتمد عليه معظم الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية ، ومن ثم فهي مصدر هام للتنمية الإقتصادية والحد من الفقر، ولذلك فإن البنك أصح يولي إهتماما كبيرا بها ، فأصبح يقوم بتمويل الزراعة في تدخلاته الإنمائية. (البنك الاسلامي للتنمية ، 2018، صفحة 51)، كما أنه يعمل على تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وإيجاد فرص العمل في المناطق الريفية، بالإضافة إلى أنه يرمي إلى رسم التوجه

الإستراتيجي للدول الأعضاء، وذلك من خلال التشجع على تسويق منتجات صغار المزارعين. (البنك الاسلامي للتنمية ، 2020، صفحة 5)، وقد وضع البنك ستة ركائز تقوم عليها السياسة الزراعية وهي: (البنك الاسلامي للتنمية ، 2020، صفحة 5-6).

1.2.4- بناء زراعة قادرة على الصمود ومراعية للمناخ: يشجع البنك الزراعة المراعية للمناخ التي تبني القدرة على الصمود وتعزز الإنتاجية الزراعية، كما يساعد على تحسين قدرة صغار المزارعين على التكيف مع المناخ بزيادة فرص الإستفادة من التقنيات والبنى التحتية والإدارية التي تمكن من زيادة الإنتاجية.

2.2.4- تحسين الوصول إلى الأسواق: يدعم البنك البلدان الأعضاء لتحسين البنى التحتية للسوق ودعم روابط قوية بين المزارعين والمشترين لتيسير تسويق الزراعة المعيشية ، كما يدعم الجهود الرامية إلى الحد من التفاوت بين النساء والرجال في الأدوار الإنتاجية والإجتماعية في سلاسل التوريد.

3.2.4- تعزيز نهج شاملة ومستدامة ومتكاملة: يدعم البنك المشاريع والبرامج التي تعتمد نهجا متكاملا في التنمية الزراعية والريفية بتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنى التحتية والفرص الإقتصادية وكما يضمن تنسيق التدخلات الإنمائية لإحداث تأزر يمكن من تحقيق نتائج وتأثيرات أكبر في البلدان الأعضاء بإتاحة فرص في قطاعات وتخصصات متعددة.

4.2.4- تعزيز فرص الحصول على التمويل الأصغر الإسلامي: يرمي البنك إلى تحسين الإستثمار في الزراعة الذي يولد نموا مستداما للمجتمعات الريفية، وترسيخ الوساطة المالية الإسلامية في المناطق الريفية، و يشجع على تطوير منتجات للتمويل الأصغر الإسلامي لسد إحتياجات صغار المزارعين والمنشئات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال التنمية الريفية.

5.2.4- تعزيز مشاركة القطاع الخاص: يدعم البنك مشاركة القطاع الخاص ومساهمته خلال دورة المشروع كلها لضمان تأثيرات مستدامة، كما يدعم البنك البلدان الأعضاء في إجتذاب الإستثمارات الأجنبية لتحقيق نمو واسع النطاق وزيادة عدد الوظائف الأعلى جودة في المناطق الريفية، كما يدعم تنمية القطاع الزراعي التجاري ويشجع القطاع الخاص على تطوير سلاسل القيمة وحشد التمويل.

6.2.4- بناء القدرات البشرية والمؤسسية: يدرك البنك أهمية إنماء القدرات لنجاح تمويله الإنمائي، ويعد بناء القدرات جزءا لا يتجزأ من تطور البنك من ممول في المقام الأول إلى مزود للمعرفة ووسيط نزيه في توفير الحلول الإنمائية للبلدان الأعضاء فيه.

3.4- مشاريع البنك الإسلامي للتنمية في تعزيز القطاع الزراعي في دولة السنغال.

إن إهتمام البنك الإسلامي للتنمية بالزراعة في دولة السنغال تجسد من خلال تقديمه لمجموعة من الإعتمادات المالية المخصص لهذا القطاع على غرار باقي القطاعات الأخرى، إضافة إلى قيامه بتمويل مجموعة من المشاريع الزراعية .

1.3.4- الإعتمادات المالية للبنك الإسلامي للتنمية للقطاع الزراعي في دولة السنغال: قلنا من قبل أن إستراتيجية الشراكة بين البنك الإسلامي للتنمية ودولة السنغال يرتكز على الجانب الزراعي، وخاصة فيما يتعلق بزيادة الإنتاجية الزراعية وتعزيز سلسلة القيمة، ومن أجل تحقيق ذلك قام البنك بتخصيص إعتمادات مالية للقطاع الزراعي في السنغال حيث وصلت أعلى قيمة له في سنة 2019 والتي وصلت إلى 347.2 مليون دولار أمريكي، والجدول الموالي يبين تطور الإعتمادات المالية المخصصة للقطاع الزراعي بالسنغال خلال الفترة 2018-2020.

الجدول رقم 06:يبين توزيع الإعتمادات المالية للبنك الإسلامي للتنمية على قطاع الزراعة في دولة السنغال خلال الفترة 2018-2020. الوحدة: مليون دولار.

السنة	2018	2019	2020
الزراعة	314.7	347.2	324.5

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات:

-البنك الإسلامي للتنمية، 2018، ص114.

-البنك الإسلامي للتنمية، 2019، ص106.

-البنك الإسلامي للتنمية، 2020، ص113.

2.3.4- أهم المشاريع في القطاع الزراعي التي قام بها البنك الإسلامي للتنمية في دولة السنغال:

لقد قام البنك الإسلامي للتنمية بتمويل مجموعة من المشاريع الزراعية في دولة السنغال، من أهمها:

أ. **مشروع البيانات المستحدثة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في دولة السنغال:** يتمثل في تعاون البنك الإسلامي للتنمية مع كل من الشراكة العالمية المعنية ببيانات التنمية المستدامة وحكومة السنغال على تسخير التقدم في العلوم والتكنولوجيا وتوفير بيانات مؤكدة ومحدثة لسياسات حماية البيئة ولزيادة الإنتاجية الزراعية، ولهذا الغرض تم عقد شراكات في سنتي 2019 و2020 من أجل توفير بيانات موثوقة ومحدثة من أجل تيسير صياغة السياسات والتدخلات، وقد إستلزم ذلك إستخدام بيانات وصور للأقمار الصناعية لتحديد الخصائص الجغرافية للمناطق الزراعية بدولة السنغال، وتكوين فكرة عن أنماط إزالة الغابات، وتقديم معلومات عن مستوى مياه بحيرة كيي وجودتها ومكنت هذه المبادرات من إقتصاد كبير في التكلفة والوقت اللازمين لجمع البيانات الأساسية للسياسات الزراعية والبيئية والمائية. وقد ساهمت البيانات المستحدثة التي تم جمعها في تسريع تسويق المحاصيل ، وتوزيع المحاصيل المناسبة على المناطق الشديدة التضرر من تعير المناخ وساعدت صور الأقمار الصناعية أيضا على تحديث المعلومات عن السنغال وما يوجد في الغابات ، ومستويات المياه، وتحديد المناطق التي تعاني من مشكلة في جودة المياه وهو الشيء الذي مكن من البحث عن الأسباب بكفاءة، وتنفيذ التدابير التخفيفية بسرعة. (البنك الاسلامي للتنمية ، 2020، صفحة 69)

ب. **مشروع القطب الزراعي الجنوبي South Agropole في دولة السنغال** : وهو مشروع التحول الزراعي في دولة السنغال تبلغ تكلفته 31 مليون دولار أمريكي، الهدف من هذا المشروع هو تهيئة الظروف المواتية للإستثمار الخاص في تحويل المنتجات الزراعية وتوفير وسائل الإنتاج وتقديم الخدمات، وسيمكن من تعزيز قدرة الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة على زيادة الإنتاجية الزراعية زيادة مستدامة، كما يهدف إلى تحسين إمكانيات الوصول إلى الأسواق، والحصول على المعارف، ووسائل الإنتاج، والخدمات، بالإضافة إلى الحصيلة الأساسية المتوخاة والتي تتمثل في ظهور إنتاج زراعي صناعي ذي قيمة مضافة عالية يعزز الإنتاجية المستدامة الرفيعة المستوى، ولا سيما في المانغو وجوز الكاجو، ويتوقع أن يمكن هذا المشروع من توفير 10000 فرصة عمل مباشرة، إضافة إلى تخفيض الفقر ،القضاء على الجوع، وتوفير العمل اللائق ونمو الإقتصاد. (البنك الاسلامي للتنمية، 2019، صفحة 51)

4.4- إنجازات البنك الاسلامي للتنمية في دولة السنغال:

إن الإهتمام الذي حظيت به دولة السنغال من قبل البنك الإسلامي للتنمية في مختلف المجالات وخاصة المجال الزراعي أدى إلى تحقيق بعض الإنجازات والتي تسهم في إقتصادها وتحسن في مستوى معيشتها والتخفيف من حدة الفقر، ومن بين الإنجازات المحققة نذكر ما يلي: (البنك الإسلامي للتنمية ، 2020، الصفحة بدون صفحات)

- زيادة إنتاج المحاصيل بمقدار 605 ألف طن.
- بناء أكثر من 1200 فصل دراسي ومنشآت سكنية للطلاب.
- تسهيل الحصول على مياه الشرب لأكثر من 1.2 مليون أسرة.
- توصيل شبكة الكهرباء لما يقرب من 15000 أسرة.
- تشييد 461 كلم من الطرق.
- توفير ما يقرب من 5000 فرصة عمل.

5- الخلاصة:

يعتبر البنك الإسلامي للتنمية أحد لهيئات الإقليمية التي تعمل على تقديم الدعم للدول الأعضاء والدول الإسلامية في الدول غير الأعضاء ، وذلك من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية بها، بهدف تحسين الحياة المعيشة للأفراد والتخفيف أو القضاء على الفقر، ويتم ذلك من خلال تقديم إعتمادات مالية من أجل إقامة مشاريع تنموية في مجالات مختلفة، وتختلف هذه المجالات حسب إحتياجات كل دولة، ويعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي حظيت بإهتمام البنك، كما أن دولة السنغال تعتبر من بين الدول التي حظيت بإقامة مشاريع إستثمارية زراعية ساهمت في النهوض بالقطاع الزراعي بها.

– **النتائج المتوصل اليها:** من خلال دراستنا لهذا الموضوع إستخلصنا مجموعة من النتائج التي نوردها فيما يلي:

-إن البنك الإسلامي للتنمية هو بنك يقدم المساعدات المالية للدول الأعضاء من أجل إقامة مشاريع تتوافق مع إحتياجات وإمكانيات كل دولة والتي بدورها تعمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي وخفض معدلات الفقر وتحسين الظروف المعيشية والإجتماعية للأفراد.

-يعتبر القطاع الزراعي في دولة السنغال من أهم القطاعات التي يقوم عليه إقتصادها، حيث أنه يساهم في معيشة أغلب سكانها، إضافة إلى أنه يعتبر مصدرا مهما لدخلها حيث تقوم بتصدير بعض المنتجات الزراعية كالفول السوداني، الشمام، القطن...إلخ.

-يعتبر الوصول إلى التمويل أكبر عائق للقطاع الزراعي في دولة السنغال حيث أنها تحتوي على إمكانيات زراعية ضخمة، وما يلزمها إلا الأموال لإقامة المشاريع الإستثمارية التي تساهم في الإنطلاقة الحقيقية لهذا القطاع.

-تعتبر الإعتمادات المالية المخصصة من قبل البنك الإسلامي للتنمية في تشجيع الإستثمار الزراعي أفضل أسلوب للنهوض بالقطاع الزراعي في دولة السنيغال، لأن البنك يتابع مراحل تنفيذ المشاريع حتى إنتهاءها والتحقق من تقديمها للنتائج المرجوة من إقامتها.

– التوصيات:إنطلاقا من النتائج المتوصل إليها نقدم مجموعة من التوصيات هي:

– يجب على دولة السنغال الإهتمام أكثر بالقطاع الزراعي لأنها تمتلك إمكانيات زراعية ضخمة، وموقعها الجغرافي سيساعدها على تصديرها للدول المجاورة.

-يجب على البنك الإسلامي للتنمية أن يعمل على مضاعفة جهوده الرامية إلى تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية للدول الأعضاء، وذلك من خلال زيادة حجم الإعتمادات المالية ، وإيجاد طرق جديدة للتمويل.

-إن للبنك الإسلامي للتنمية دور كبير في تحسين القطاع الزراعي في دولة السنغال حيث أن المشاريع التي أقامها قد ساهمت في مضاعة الإنتاج وتحسين الإنتاجية، إلا أن دولة السنغال لا تزال تحتاج للتمويل، لذا يجب عليها البحث عن مصادر أخرى لتغطية العجز الكبير الذي تعانيه في هذا الجانب.

-العمل على تكامل دول الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية فيما بينها لإيجاد حلول تخدم هذه الدول كتعزيز إستخدام التكنولوجيا ، إقامة مشاريع إستثمارية مشتركة، الإهتمام بالجانب الزراعي والعمل على تطويره.

6– الإحالات و قائمة المراجع :

-الامم المتحدة(2015) ، وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، 2015/4/29، على الموقع الالكتروني: http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx? تاريخ الاطلاع: 2022/1/7.

-البنك الاسلامي للتنمية (2021) ، https://www.isdb.org/ar/aldwyt تاريخ الاطلاع: 2021/9/16.

-البنك الاسلامي للتنمية(2020) ، ملخص سياسات مجموعة البنك الاسلامي للتنمية 2020، المملكة العربية السعودية.

- البنك الاسلامي للتنمية(2021)، https://www.isdb.org/ar تاريخ الاطلاع:2021/9/16.

-البنك الاسلامي للتنمية(2020)، التصدي والدعم والانعاش في سبيل بناء القدرة على الصمود وتحقيق الازدهار للجميع في مرحلة ما بعد الجائحة، التقرير السنوي 2020، السعودية.

-البنك الإسلامي للتنمية(2014) ،2014/11/27 على الموقع: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures تاريخ الاطلاع: 2021/9/16.

-البنك الاسلامي للتنمية(2019) ، فتح افاق جديدة للتنمية المستدامة، التقرير السنوي 2019، السعودية.

-البنك الاسلامي للتنمية(2018) ، التحول في عالم سريع التغير: الطريق لأهداف التنمية المستدامة، التقرير السنوي 2018، السعودية.

-البنك الاسلامي للتنمية(2020) ، إعادة بناء سلاسل قيمة للأغذية الزراعية ذات قدرة على الصمود من أجل المستقبل، 2 يوليو 2020. على الموقع الالكتروني:https://www.isdb.org/ar تاريخ الاطلاع: 2021/9/16.

-البنك الاسلامي للتنمية(2021)، جمهورية السنغال، على الموقع الالكترونيhttps://www.isdb.org/ar/alsnghal تاريخ الاطلاع: 2021/9/16.

-البنك الإسلامي للتنمية (2020)،مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تنفذ 80 مشروعا تنمويا في السنغال بقيمة 2.6 مليار دولار أمريكي، 30أغسطس 2020، على الموقع الالكتروني:https://www.isdb.org/ar/akhbar/mjmwt-albnk-alaslamy تاريخ الاطلاع:2021/9/16

-البنك الاسلامي للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية يقر تمويل 24 مشروعاً جديداً بقيمة 1.6 مليار دولار في 19 دولة عضو في أفريقيا وآسيا وأوروبا، 2021/12/18، على الموقع الالكتروني: https://www.isdb.org/ar تاريخ الاطلاع: 2022/1/7.

-البنك الدولي(2021) على الموقع الالكتروني: https://ar.tradingeconomics.com/senegal/gdp تاريخ الأطلاع :(2022/1/7)

-الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) ، برنامج الفرص الستراتيجية القطرية, وثيقة إقليمية وقطرية ، 2021.

-الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) (2021) ، برنامج الفرص الستراتيجية القطرية, وثيقة إقليمية وقطرية ، على الموقع الالكتروني: https://www.ifad.org/ar/web/operations/w تاريخ الاطلاع: 2021/9/15.

-الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) ، الاستثمار في السكان، جمهورية السنغال برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية 2019-2024، المجلس التنفيذي- الدورة السادسة والعشرون بعد المائة، روما، 2-3 ماي 2019.

-بوبكر خاليدو صو، سالم درويش، الزراعة في السنغال، الجامعة اللبنانية،كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، 2019-2018.

-حمد فرحات، السنغال في يومها الوطني.. قوة اقتصادية طموحة بغرب أفريقيا ، 2021/8/20، على الموقع الالكتروني:-https://al ain.com/article/senegal-ingredients-economic-power تاريخ الاطلاع: 2022/1/7.

-حنين عتوم، اقتصاد السنغال، 2020/5/16، على الموقع الالكتروني:https://e3arabi.com تاريخ الاطلاع: 2022/1/7.